المشهد السياسي الفلسطيني وفن إدارة الفوضى

كان النتاج الطبيعي لاتباع مسار المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية دون بدائل وخيارات أخرى وصول هذا المسار إلى طريق مسدود ، وقد تم التعبير عن ذلك بصورة مكثفة في خطاب الرئيس أبي مازن في ٥/ ١١/ ٢٠٠٩ والذي أعلن فيه عن عزمه عن عدم ترشيح نفسه للانتخابات القادمة ، في الوقت الذي كشف طبيعة الضغوطات الأمريكية عليه في اتجاه الموافقة على استئناف المفاوضات دون شرط تجميد الاستيطان .

لقد بات واضحاً مدى انحياز الإدارة الأمريكية الجديدة للحكومة الإسرائيلية ، حيث تخلت الأولى عن مطلب تجميد الاستيطان ، كما كان تعليق وزيرة الخارجية كلنتون بأن موضوع الاستيطان يمكن حسمه عبر ترسيم الحدود النهائية تعبيراً عن موافقتها على الإجراءات التعسفية اليومية التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية وذلك عبر الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس وإقامة نظام من المعازل ، يراد لها أن تدار بإدارات فلسطينية ليست بالضرورة أن تكون موحدة بل من الأفضل أن تكون متفرقة ومختلفة .

إن المأزق الذي وصلت إليه الساحة الفلسطينية يمكن إبرازه بصورة مكثفة من خلال سلسلة التصريحات والمواقف والمبادرات والتحركات المختلفة والتي تعكس حالة من الفوضى في الساحة الفلسطينية ، فلم تعد السياسة فناً لإدارة الصراع الوطني بل أصبحت أداة لتعميق الخلافات الداخلية ولإضاعة البوصلة الرامية لتحقيق الهدف المشترك .

ففي الوقت الذي يعلن الرئيس أبو مازن عن وصول مسار المفاوضات إلى طريق مسدود يقوم رئيس وزراء حكومة تسيير الأعمال بالضفة الغربية د. سلام فياض بطرح فكرة إنشاء مؤسسات الدولة ، لتعلن بعد عامين من جانب واحدة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، ضمن اتفاق غير معلن مع أوساط نافذة في الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي .

وفي نفس الوقت الذي نسمع تصريح السيد / خالد مشعل بصدد خطاب أبو مازن بأن الخيار هو للمقاومة وليس لمشاريع التسوية ،نجد تهدئة غير معلنة في القطاع ، ونجد تحركات سياسية دبلوماسية لحركة حماس سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحوار مع الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بواسطة سويسرا كما صرح السيد / أحمد يوسف ، فضلاً عن محاولات إسرائيلية هادفة إلى إرباك الساحة الفلسطينية وذلك عبر إعادة توجيه مسار المباحثات إلى حركة حماس بدلاً من فتح ، وهذا ما يفهم من مبادرة موفاز الداعية إلى إجراء مباحثات مع حماس تهدف إلى انسحاب إسرائيل من ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية وهي أماكن التواجد السكاني الكثيف مع الاتفاق على هدنة طويلة الأمد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر ، أي في إطار محاولة تطبيق مفهوم الدولة ذات الحدود المؤقتة ولكن من خلال التفاهم مع حركة حماس هذه المرة، وليس مع قيادة حركة فتح ، وذلك في سياق الاستفادة القصوى من حالة التناقضات الداخلية « الفلسطينية – الفلسطينية » واستثمارها لصالح مشروع التسوية الإسرائيلي .

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن إسرائيل تحاول في هذه الحالة استنساخ تجربتها مع حركة فتح عبر محاولات تطبيقها مع قيادة حركة حماس في محاولات ومبادرات معينة وفي إطار توجه الإدارة الأمريكية الجديدة للتعامل مع ما يسمى بالإسلام

المعتدل على طريقة تركيا كبديل للحركات الأصولية المتشددة .

وعليه فإن الساحة السياسية الفلسطينية تعكس حالة من الفوضى لم تشهدها من قبل حيث غياب المؤسسة الوطنية الجامعة والاستراتيجية والرؤية الموحدة ، الأمر الذي عرض الحالة الفلسطينية إلى العديد من الأزمات كمنت أحد مسبباتها الرئيسية في غياب الوحدة واستمرار حالة الانقسام .

إن النهج الإسرائيلي المستمر والمدعوم أمريكيا أبرز بما لا يدع مجالاً للشك استحالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عبر استخدام أدوات وآليات جربت وفي ظل حالة التشرذم والانقسام والصراع على سلطة موهومة السيادة .

الأمر الذي يتطلب العمل على بلورة آليات من العمل الجماعي المصحوب برؤية توحيدية تعيد تركيب القطار الوطني على سكته الصحيحة ، بحيث يصبح قائماً على مرتكزات ومفاهيم التحرر الوطني .

لقد أصبح واضحاً مدى صعوبة تحقيق أية انجازات في ظل الانقسام ، حيث أن الإنجاز الوطني يتحقق فقط في إطار وحدة شعبنا تحت لواء وراية ورؤية موحدة وفق قوانين حركات التحرر الوطني بالعالم .

من هنا فليس لنا سوى العودة الى الأصول المبنية على مفاهيم التحرر والعدالة وتقرير المصير وحق العودة وهذا لن يتحقق إلا بإطلاق طاقات الجماهير عبر الكفاح الشعبي والتضامن الدولي في إطار من الجهد الرامي إلى فرض العقوبات والمقاطعة اتجاه دولة إسرائيل وتحت راية م . ت.ف. بعد أن يتم إعادة بنائها على أسس من المشاركة والديمقراطية بحيث تصبح المؤسسة الوطنية الجامعة المعبرة بصدق عن حقوق شعبنا بكافة قواه وفاعلياته وأطيافه السياسية ومواقعه الجغرافية .